



أثر خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي في ظل المتغيرات الضابطة على

الأداء المالي : دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية

أ.نور شريف محمد عثمان

كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي
noursherifosman@gmail.com

د. أنس عبد القادر عامر

أستاذ المحاسبة المشارك بجامعة بنغازي
anas.amer@uob.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2026/02/24 : تاريخ القبول: 2026/06/05 : تاريخ النشر: 2026/09/01

الكلمات المفتاحية:

المستخلص

خصائص مجلس الإدارة، خصائص المدير التنفيذي، الأداء المالي، المصارف التجارية الليبية.

هدفت هذه الدراسة الى قياس طبيعة العلاقة بين آليات الحوكمة الإدارية والأداء المالي في المصارف التجارية الليبية، من خلال التركيز على خصائص كل من مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، مع تسليط الضوء على دور المتغيرات الضابطة في تفسير طبيعة هذه العلاقة، حيث تمثلت المتغيرات التفسيرية في حجم مجلس الإدارة، درجة استقلاليته، عدد اجتماعاته، إضافة إلى المؤهل العلمي للمدير التنفيذي وطول فترة شغله للمنصب، وتم قياس الأداء المالي باستخدام مؤشري العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، في حين شملت المتغيرات الضابطة العوامل الهيكلية للمصارف، والتمثلة في حجم المصرف، عمره، ومستوى الرفعة المالية، بهدف عزل تأثير هذه الخصائص عن أثر آليات الحوكمة الإدارية، اعتمدت الدراسة على منهجية مزدوجة في التحليل الإحصائي، حيث تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) لعينة مكونة من سبعة مصارف تجارية خلال الفترة 2007-2021، وذلك لتحليل الأثر الجزئي لمتغيرات الحوكمة على كل من معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كل على حدة، باستخدام نماذج الانحدار المتعدد، وبالإضافة إلى ذلك تم تطبيق النمذجة بالمعادلة البنائية (Structural Equation Modeling - SEM) لاختبار الأثر الكلي لخصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على الأداء المالي بصورة متكاملة، مع التحكم في تأثير المتغيرات الضابطة، وذلك بالاستعانة ببرنامجي SPSS وEViews، وقد بينت النتائج وجود اتساق واضح بين مخرجات منهجتي Panel Data وSEM، حيث أكدت وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة وعدد اجتماعاته على معدل العائد على الأصول، إلى جانب الدور المحوري للمؤهل العلمي وفترة تعيين المدير التنفيذي في تحسين الأداء المالي للمصارف، وتخلصت الدراسة إلى أن الجمع بين المنهجتين أسهم في تعزيز موثوقية النتائج ورفع قدرتها التفسيرية، وتوصي بضرورة تبني أطر حوكمة مصرفية تراعي الخصائص الهيكلية للمصارف الليبية، بما يسهم في تحسين أدائها المالي.

The Impact of Board of Directors' Characteristics and Chief Executive Officer Attributes, under the Influence of Control Variables, on Financial Performance: An Applied Study of Libyan Commercial Banks

Anas Abdul Qader Amer
Associate Professor of Accounting, University of Benghazi

Nour Sharif Muhammad Othman
Faculty of Economics – University of Benghazi

Received :24/02/2026

Accepted: 05/06/2026

Published: 01/09/2026

Abstract

This study examines the relationship between corporate governance mechanisms and financial performance in Libyan commercial banks by focusing on the characteristics of the board of directors and the chief executive officer (CEO), while emphasizing the role of control variables in explaining this relationship. The explanatory variables include board size, board independence, board meeting frequency, the CEO's educational level, and CEO tenure, whereas financial performance is measured using return on assets (ROA) and return on equity (ROE). Bank size, bank age, and financial leverage are incorporated as control variables to account for structural differences among banks. A dual methodological approach is employed, combining panel data analysis for a sample of seven commercial banks over the period 2007–2021 with Structural Equation Modeling (SEM) to assess both the partial and overall effects of governance mechanisms on financial performance while controlling for structural factors. The empirical analysis is conducted using SPSS and EViews. The findings reveal a strong consistency between the panel data and SEM results, indicating that board independence and board meeting frequency have a positive and statistically significant impact on ROA, while the CEO's educational level and tenure play a pivotal role in enhancing financial performance. The study concludes that integrating panel data analysis with SEM enhances the robustness and explanatory power of the results and recommends the adoption of comprehensive banking governance frameworks that account for the structural characteristics of Libyan banks to improve their financial performance.

Keywords

Keywords: Board of Directors Characteristics; Chief Executive Officer (CEO) Characteristics; Financial Performance; Libyan Commercial Banks.



© The Author(s) 2026. This article is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC 4).

أولاً: الإطار العام للدراسة:

1.1 المقدمة:

لم يعد تحليل الأداء المالي للمؤسسات وخاصة المصارف، يقتصر على دراسة آليات الحوكمة الإدارية بمعزل عن السياق الهيكلي الذي تعمل فيه، إذ تشير الأدبيات الحديثة إلى أن خصائص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لا تؤثر في الأداء المالي بصورة مستقلة، وإنما تتفاعل مع مجموعة من العوامل التنظيمية والهيكلية التي قد تعزز هذا التأثير أو تحد منه، وفي هذا الإطار، برزت المتغيرات الضابطة بوصفها عنصراً أساسياً في الدراسات المعاصرة التي تسعى إلى تقديم تفسير أكثر دقة وموضوعية للعلاقة بين الحوكمة المؤسسية والأداء المالي (Berger & Bouwman, 2013).

وتؤكد دراسات الحوكمة أن خصائص مجلس الإدارة، مثل حجم المجلس، واستقلالية أعضائه، وعدد اجتماعاته، تمثل أدوات رقابية مهمة تساهم في تحسين جودة القرارات والحد من تعارض المصالح، مما ينعكس إيجاباً على الأداء المالي للمؤسسات، إلا أن نتائج هذه الدراسات جاءت متباينة، حيث أظهرت بعض البحوث أن فاعلية هذه الخصائص تختلف باختلاف حجم المؤسسة، وطبيعة هيكلها المالي، ومرحلة تطورها المؤسسي، وهو ما يبرز أهمية إدراج المتغيرات الضابطة عند تحليل أثر مجلس الإدارة على الأداء المالي (الألمعي، 2018؛ الجويسم وعامر، 2020).

وفي السياق ذاته، تشير الأدبيات إلى أن خصائص المدير التنفيذي، مثل المؤهل العلمي وفترة التعيين، تؤثر في كفاءة الإدارة التنفيذية واستقرار السياسات الإدارية، غير أن هذا التأثير لا يكون متماثلاً بين جميع المؤسسات، فالمصارف الكبيرة أو ذات الرافعة المالية المرتفعة غالباً ما تمتلك نظم رقابة وإدارة مخاطر أكثر تطوراً مقارنة بالمصارف الصغيرة أو حديثة النشأة، مما يجعل أثر خصائص المدير التنفيذي مشروطاً بالخصائص الهيكلية للمصرف ذاته (أبو فول، 2020؛ الملحم والناصر، 2025).

وتكتسب المتغيرات الضابطة، مثل حجم المصرف، وعمره، ومستوى الرافعة المالية، أهمية خاصة في القطاع المصرفي، نظراً لدورها المباشر في تحديد مستوى المخاطر والربحية والقدرة التشغيلية، وقد أكدت دراسات عديدة أن تجاهل هذه المتغيرات يؤدي إلى تحيز في تقدير أثر آليات الحوكمة ويضعف القدرة التفسيرية للنماذج الإحصائية المستخدمة (أبو قرين وآخرون، 2022؛ Berger & Bouwman, 2013).

وانطلاقاً مما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على الأداء المالي للمصارف التجارية في ظل المتغيرات الضابطة، بهدف عزل الأثر الحقيقي لآليات الحوكمة الإدارية وتقديم نتائج أكثر دقة وموضوعية، كما تمثل هذه الدراسة امتداداً علمياً للدراسة السابقة الموسومة بـ «أثر خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية» (عامر وعثمان، 2025)، حيث تتجه الدراسة الحالية إلى تعميق التحليل من خلال إدراج المتغيرات الضابطة ضمن نموذج كمي متكامل، بما يساهم في تقديم فهم أكثر

شمولية ودقة لطبيعة العلاقة محل الدراسة، ويعزز من إسهامها في إثراء الأدبيات العربية ودعم ممارسات الحوكمة المصرفية في البيئة الليبية.

1.2 الدراسات السابقة:

اسم المرجع	الهدف من الدراسة	البيئة	الفترة الزمنية	متغيرات الدراسة	نتائج الدراسة	أهم التوصيات
Naseem et al. (2021)	تحليل أثر خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على الأداء المالي مع بيان دور المتغيرات الضابطة في تفسير العلاقة	باكستان، ماليزيا، إندونيسيا	2013–2019	المستقلة: خصائص المجلس، خصائص المدير التنفيذي الضابطة: حجم المؤسسة، الرافعة المالية التابعة: ROE، ROA	وجود أثر إيجابي للحوكمة يزداد وضوحاً عند إدخال المتغيرات الضابطة	ضرورة تضمين المتغيرات الهيكلية في نماذج الحوكمة
Rehman et al. (2021)	قياس أثر خصائص المدير التنفيذي على الأداء المالي للمصارف	باكستان، الهند، بنغلاديش	2010–2018	المستقلة: المؤهل العلمي، الخبرة، فترة التعيين التابعة: ROE، ROA	تأثير إيجابي للمؤهل العلمي وفترة التعيين	دعم الاستقرار الإداري وتقليل دوران المديرين
أبو قرين وآخرون (2022)	دراسة أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات	ليبيا	2008–2019	المستقلة: حجم المجلس، الاستقلالية، عدد الاجتماعات التابعة: ROE، ROA	الاستقلالية وعدد الاجتماعات يؤثران إيجابياً على الأداء	تعزيز استقلالية مجلس الإدارة
Zeitun & Tian (2022)	تحليل أثر آليات الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي مع التحكم في المتغيرات الضابطة	الأردن، مصر، تركيا	2011–2019	المستقلة: خصائص مجلس الإدارة الضابطة: حجم الشركة، الرافعة المالية التابعة: الأداء المالي	المتغيرات الضابطة حسنت القدرة التفسيرية للنموذج	عدم إغفال الخصائص الهيكلية للمؤسسات
Kauji et al. (2023)	قياس أثر خصائص المدير التنفيذي على الأداء المالي للمصارف	ماليزيا	2012–2020	المستقلة: فترة التعيين، المؤهل العلمي التابعة: ROE، ROA	فترة التعيين ذات تأثير جوهري	تحقيق الاستقرار في المناصب التنفيذية
الصانغ وباعقيل (2023)	دراسة أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات	المملكة العربية السعودية	2016–2021	المستقلة: حجم المجلس، الاستقلالية، عدد الاجتماعات التابعة: الأداء المالي	عدد الاجتماعات له أثر إيجابي على الأداء	تفعيل دور مجلس الإدارة الرقابي
Hassan et al. (2024)	تحليل أثر الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي في ظل المتغيرات الضابطة	مصر، نيجيريا، كينيا	2014–2021	المستقلة: خصائص الحوكمة الضابطة: حجم المؤسسة، عمرها، الرافعة المالية التابعة: ROE، ROA	تأثير الحوكمة يختلف باختلاف المتغيرات الضابطة	تصميم أطر حوكمة مرنة
Verma & Ahmed (2024)	دراسة العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي والأداء المالي مع التحكم في المتغيرات الضابطة	الهند، باكستان، نيجيريا	2014–2021	المستقلة: خصائص المجلس والمدير التنفيذي الضابطة: الحجم، العمر التابعة: الأداء المالي	المتغيرات الضابطة عززت قوة العلاقة	اعتماد نماذج تحليل متكاملة
الملحم والناصر (2025)	قياس أثر خصائص المدير التنفيذي على الأداء المالي للمصارف	المملكة العربية السعودية	2015–2022	المستقلة: المؤهل العلمي، فترة التعيين التابعين: ROE، ROA	تأثير إيجابي قوي لفترة التعيين	دعم الاستقرار القيادي
عامر وعثمان (2025)	قياس أثر خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية	ليبيا	2007–2021	المستقلة: حجم مجلس الإدارة، استقلالية الأعضاء، عدد الاجتماعات، المؤهل العلمي للمدير التنفيذي، فترة التعيين التابعة: ROA، ROE	تأثير معنوي إيجابي لاستقلالية المجلس وعدد اجتماعاته على ROA، وتأثير معنوي للمؤهل العلمي وفترة التعيين على الأداء المالي	تطوير دليل حوكمة مصرفي يعزز معايير اختيار المجلس والمدير التنفيذي ويدعم فاعلية الإدارة وتحسين الأداء المالي

■ ملخص الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

أظهرت الأدبيات العربية والأجنبية خلال السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بدراسة أثر خصائص مجلس الإدارة وخصائص المدير التنفيذي على الأداء المالي، لا سيما في القطاع المصرفي، لما يتسم به من حساسية عالية للمخاطر وأهمية في تحقيق الاستقرار المالي. وقد توصلت بعض الدراسات إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لخصائص الحوكمة الإدارية، مثل استقلالية مجلس الإدارة وعدد اجتماعاته، وكذلك لمؤهلات المدير التنفيذي وفترة تعيينه، على مؤشرات الأداء المالي كالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية (Naseem et al., 2021؛ Rehman et al., 2021؛ أبو قرين وآخرون، 2022). في المقابل، أظهرت دراسات أخرى نتائج متباينة أو غير معنوية لبعض هذه الخصائص، وهو ما يعكس عدم اتساق في النتائج ويشير إلى محدودية الأطر التحليلية المستخدمة، خاصة مع تركيز العديد من الدراسات على خصائص مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي كل على حدة، ودون مراعاة التأثير المتداخل للعوامل الهيكلية للمؤسسات (Zeitun & Tian, 2022؛ الصائغ وباعقيل، 2023).

وتُظهر مراجعة الأدبيات أن فجوة بحثية واضحة ما زالت قائمة، تتمثل في محدودية الدراسات التي دمجت بين خصائص مجلس الإدارة وخصائص المدير التنفيذي ضمن إطار تحليلي واحد يأخذ في الاعتبار دور المتغيرات الضابطة، مثل حجم المصرف، وعمره، ومستوى الرافعة المالية، رغم تأكيد الدراسات الحديثة على أن هذه المتغيرات تؤثر بصورة مباشرة في الأداء المالي وقد يؤدي تجاهلها إلى تحيز النتائج (Berger & Bouwman, 2021؛ Verma & Ahmed, 2024؛ Hassan et al., 2024). وتزداد حدة هذه الفجوة في البيئة الليبية، حيث لا تزال الدراسات التطبيقية في القطاع المصرفي محدودة من حيث النطاق الزمني والمنهجي، وغالبًا ما تعتمد على نماذج تحليل جزئية. وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل تطبيقي متكامل في المصارف التجارية الليبية، يجمع بين خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي في ظل المتغيرات الضابطة، وبالا اعتماد على منهجية كمية متقدمة، بما يساهم في تقديم نتائج أكثر دقة وملاءمة للسياق المصرفي الليبي وإثراء الأدبيات العربية في مجال الحوكمة المصرفية.

1.3 النظريات العلمية الداعمة للدراسة:

○ نظرية الوكالة (Agency Theory) :

تُعد نظرية الوكالة من أكثر الأطر النظرية استخدامًا في تفسير العلاقة بين خصائص الحوكمة المؤسسية والأداء المالي، إذ تفترض وجود تعارض محتمل في المصالح بين المالكين (الأصيل) والإدارة التنفيذية (الوكيل)، نتيجة لاختلاف الأهداف وسعي كل طرف إلى تعظيم منفعته الخاصة، ويؤدي هذا التعارض إلى ما يُعرف بتكاليف الوكالة، التي قد تنعكس سلبيًا على الأداء المالي في حال غياب آليات رقابية فعّالة. وفي هذا السياق، يُنظر إلى مجلس الإدارة بوصفه آلية حوكمة رئيسة تهدف إلى الحد من سلوكيات الإدارة الانتهازية، من خلال الرقابة على القرارات الإدارية والمالية، وتعزيز الشفافية وجودة التقارير المالية، بما يساهم في تحسين مؤشرات الأداء المالي، مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية (Rehman et al., 2021؛ Zeitun & Tian, 2022؛ Hassan et al., 2024).

○ نظرية الاعتماد على الموارد (Resource Dependence Theory) :

تنطلق نظرية الاعتماد على الموارد من أن المؤسسات لا تعمل في بيئة مغلقة، بل تعتمد في أدائها واستمراريتها على موارد خارجية قد يصعب الحصول عليها دون وجود روابط وعلاقات استراتيجية. ووفقاً لهذه النظرية، يُعد مجلس الإدارة مصدرًا رئيسيًا لرأس المال البشري والاجتماعي، حيث يسهم أعضاؤه ولا سيما المستقلون منهم بخبراتهم ومعارفهم وشبكات علاقاتهم في دعم الإدارة التنفيذية، وتحسين جودة القرارات الاستراتيجية، وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة. كما تلعب خصائص المدير التنفيذي، مثل المؤهل العلمي وطول فترة التعيين، دورًا مهمًا في تعظيم الاستفادة من هذه الموارد، مما ينعكس إيجابًا على الأداء المالي، خاصة في القطاعات عالية المخاطر كالقطاع المصرفي (Naseem et al., 2021؛ Kauji et al., 2023؛ Verma & Ahmed, 2024).

○ نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory) :

تركز نظرية أصحاب المصلحة على أن نجاح المؤسسة وأداءها المالي لا يتحققان فقط من خلال تعظيم ثروة المساهمين، بل يتطلبان تحقيق توازن بين مصالح مختلف الأطراف ذات العلاقة، مثل المودعين، والمستثمرين، والموظفين، والجهات الرقابية، وتفترض هذه النظرية أن الحوكمة الفعالة، من خلال مجلس إدارة مستقل وكفاء وإدارة تنفيذية مستقرة، تسهم في تعزيز الثقة والشفافية والاستقرار المؤسسي، وهو ما ينعكس إيجابًا على الأداء المالي المستدام. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي تلعب دورًا محوريًا في إدارة علاقات أصحاب المصلحة، لا سيما في القطاع المصرفي، حيث تؤثر القرارات الإدارية بشكل مباشر في مستوى المخاطر والاستقرار المالي. (Hassan et al., 2024)

1.4 مشكلة الدراسة:

شهدت الأدبيات المالية والإدارية خلال السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بدراسة أثر آليات الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي، ولا سيما في القطاع المصرفي الذي يتسم بارتفاع مستوى المخاطر وحساسية النشاط المالي، وقد ركزت العديد من الدراسات الحديثة على خصائص مجلس الإدارة وخصائص المدير التنفيذي بوصفها أدوات رقابية وإدارية تسهم في الحد من تعارض المصالح وتحسين كفاءة القرارات، وذلك انسجامًا مع منطلقات نظرية الوكالة التي تؤكد دور الحوكمة في تقليص تكاليف الوكالة وتعزيز الأداء المالي (Rehman et al., 2021)؛ الصائغ وباعقيل، 2023، إلا أن نتائج هذه الدراسات جاءت متباينة وغير حاسمة، حيث لم تتفق على اتجاه أو قوة تأثير خصائص الحوكمة على الأداء المالي، الأمر الذي أفرز حالة من عدم وضوح الأثر الحقيقي لهذه الخصائص.

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن أحد الأسباب الرئيسة لهذا التباين يتمثل في إغفال المتغيرات الضابطة عند تحليل العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي والأداء المالي، فوفقًا لكل من نظرية الوكالة ونظرية الاعتماد على الموارد، فإن فاعلية آليات الحوكمة لا تعمل بمعزل عن السياق الهيكلي للمؤسسة، بل تتأثر بعوامل تنظيمية ومالية، مثل حجم المصرف، وعمره، ومستوى الرافعة المالية، وهي عوامل تؤثر بصورة مباشرة في الأداء المالي، وقد يؤدي تجاهلها إلى تحيز نتائج التحليل وتقليل القدرة التفسيرية للنماذج الإحصائية المستخدمة (Berger & Bouwman, 2021؛ Zeitun & Tian, 2022؛ Naseem et al., 2021).

وتتفاقم هذه الإشكالية في القطاع المصرفي بالاقتصادات النامية، ولا سيما في البيئة الليبية، التي تتسم بتباين واضح بين المصارف من حيث الحجم، وهيكل التمويل، ومستوى المخاطر، في ظل ندرة الدراسات التطبيقية التي تناولت خصائص مجلس الإدارة وخصائص المدير التنفيذي ضمن إطار تحليلي متكامل يأخذ في الاعتبار دور المتغيرات الضابطة بصورة منهجية، كما تؤكد نظرية أصحاب المصلحة أن تحقيق أداء مالي مستدام في المصارف يتطلب حوكمة فعالة توازن بين مصالح المودعين، والمستثمرين، والجهات الرقابية، وهو ما يتأثر بكفاءة الهياكل الإدارية والخصائص الهيكلية للمصرف، وهو جانب لم يحظَ بالاهتمام الكافي في الدراسات الليبية السابقة (الشكري والجهاني، 2021).

وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وضوح الأثر الحقيقي لخصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية عند التحكم في المتغيرات الضابطة، مما يستدعي إجراء دراسة تحليلية حديثة تدمج بين خصائص مجلس الإدارة وخصائص المدير التنفيذي ضمن نموذج كمي متكامل، يأخذ في الاعتبار الخصائص الهيكلية للمصارف، بما يساهم في سد الفجوة البحثية وتقديم نتائج أكثر دقة وملاءمة للسياق المصرفي الليبي.

وعليه تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

التساؤل الرئيس الأول:

- ما أثر خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية؟ وللإجابة عن هذا التساؤل تم صياغة الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما أثر خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على العائد على الأصول للمصارف التجارية الليبية؟

2. ما أثر خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الليبية؟

التساؤل الرئيس الثاني:

- ما أثر خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي في ظل المتغيرات الضابطة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية؟

1.5 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية في ظل المتغيرات الضابطة، بما يساهم في تقديم فهم أكثر شمولية ودقة لطبيعة العلاقة بين آليات الحوكمة الإدارية والأداء المالي، وتسعى الدراسة إلى قياس الأثر المباشر لخصائص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على مؤشري الأداء المالي، المتمثلين في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وذلك في إطار يعكس الخصائص الهيكلية للمصارف محل الدراسة، كما تهدف إلى إبراز دور المتغيرات الضابطة، والمتمثلة في حجم المصرف، وعمره، ومستوى الرافعة المالية، في تفسير هذه العلاقة وعزل الأثر الحقيقي لخصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي عن تأثير العوامل التنظيمية الأخرى، وإضافة إلى ذلك تسعى الدراسة إلى اختبار مدى اتساق نتائج التحليل الجزئي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية مع نتائج التحليل الكلي باستخدام النمذجة بالمعادلة البنائية، بما يعزز موثوقية النتائج وقدرتها التفسيرية، وفي ضوء ذلك تهدف الدراسة إلى تقديم نتائج علمية وتطبيقية يمكن الاستفادة منها في تطوير ممارسات

الحوكمة المصرفية ودعم متخذي القرار في القطاع المصرفي الليبي، بما يساهم في تحسين الأداء المالي وتعزيز الاستقرار المؤسسي.

1.6 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من تزايد الحاجة إلى فهم أكثر شمولية ودقة للعوامل المؤثرة في الأداء المالي للمصارف، ولا سيما في البيئات المصرفية التي تتسم بخصوصيات هيكلية وتنظيمية، مثل القطاع المصرفي الليبي، فبالرغم من الاهتمام المتنامي بدراسة آليات الحوكمة الإدارية، والمتمثلة في خصائص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، إلا أن العديد من الدراسات السابقة تناولت هذه الخصائص بمعزل عن العوامل الهيكلية التي تحكم عمل المصارف، مما قد يؤدي إلى تضخيم أو تحييد الأثر الحقيقي لهذه الآليات على الأداء المالي.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من خلال تركيزها على دور المتغيرات الضابطة، والمتمثلة في حجم المصرف، وعمره، ومستوى الرافعة المالية، بوصفها عناصر حاسمة في تفسير العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي والأداء المالي، إذ تساهم هذه المتغيرات في عكس طبيعة المخاطر، والقدرة التشغيلية، ومستوى النضج المؤسسي للمصارف، الأمر الذي يساعد على عزل الأثر الصافي لآليات الحوكمة الإدارية، وتعزيز القدرة التفسيرية للنماذج الإحصائية المستخدمة، كما تبرز أهمية الدراسة المنهجية من اعتمادها على منهجية تحليل مزدوجة تجمع بين تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) والنمذجة بالمعادلة البنائية (SEM)، بما يسمح بتحليل الأثر الجزئي لخصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على مؤشرات الأداء المالي من جهة، وقياس الأثر الكلي لهذه الخصائص في ظل المتغيرات الضابطة من جهة أخرى، وهو ما يعزز من موثوقية النتائج ودقتها.

ومن جانب آخر، تمثل هذه الدراسة امتداداً علمياً لدراسة سابقة تناولت أثر خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على الأداء المالي، حيث تسعى الدراسة الحالية إلى تعميق التحليل من خلال إدراج المتغيرات الضابطة، بما يتيح فهماً أكثر تكاملاً وواقعية لطبيعة العلاقة محل الدراسة، ويساهم في سد فجوة بحثية قائمة في الأدبيات العربية.

أما على الصعيد التطبيقي، فتساهم نتائج هذه الدراسة في دعم صناع القرار والجهات الرقابية في القطاع المصرفي الليبي، من خلال توفير مؤشرات علمية تساعد على تطوير أطر الحوكمة المصرفية، وتحسين سياسات اختيار أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، بما يتواءم مع الخصائص الهيكلية للمصارف، ويساهم في تعزيز أدائها المالي واستقرارها.

1.7 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

ويقرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الأتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على العائد على الأصول للمصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الثانية:

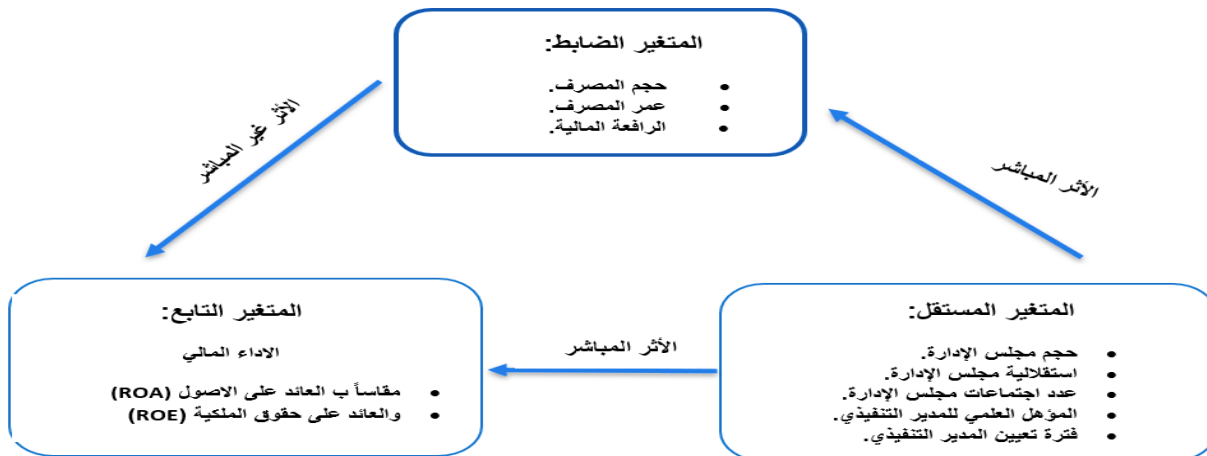
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الليبية.

الفرضية الرئيسية الثانية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي في ظل المتغيرات الضابطة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

1.8 نموذج الدراسة:

اعتمادا على بعض ما ورد في الدراسات السابقة وانسجاما مع اهداف هذه الدراسة، فان نموذج الدراسة يشمل علي متغير مستق ومتغير تابع، ويتمثل المتغير المستقل في خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي والمتمثلة في (حجم مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، المؤهل العلمي للمدير التنفيذي، فترة تعيين المدير التنفيذي) أما المتغير التابع فتتمثل في الأداء المالي معبرا عنه (العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE))، كما تم إدراج مجموعة من المتغيرات الضابطة شملت حجم المصرف، عمر المصرف، والرافعة المالية، وذلك بهدف التحكم في تأثير العوامل الهيكلية للمصارف على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والأداء المالي والشكل رقم (1) يوضح نموذج الدراسة.



الشكل رقم (1.1) نموذج الدراسة

1.8 حدود ونطاق الدراسة:

1. الحدود الموضوعية:

تناولت الدراسة أثر كل من خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي المتمثلة في (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، المؤهل العلمي للمدير التنفيذي، فترة تعيين المدير التنفيذي) وهي تمثل المتغيرات المستقلة، أما فيما يخص قياس الأداء المالي فإن الدراسة اعتمدت على مقياسين لقياس الأداء المالي المتمثلة في المتغيرات التابعة وهي (العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE))، كما تم إدراج مجموعة من المتغيرات الضابطة شملت حجم المصرف، عمر المصرف، والرافعة المالية، وذلك بهدف التحكم في تأثير العوامل الهيكلية للمصارف على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والأداء المالي، وقد تم استبعاد بعض الخصائص الأخرى المتعلقة بمجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وكذلك بعض مؤشرات الأداء المالي، نظراً لصعوبة الحصول على بياناتها أو تعذر قياسها بدقة، نتيجة عدم الإفصاح عنها في القوائم المال.

2. الحدود المكانية:

اقتصرت هذه الدراسة على عينة من المصارف التجارية الليبية المسجلة لدى مصرف ليبيا المركزي، وهذه المصارف هي (مصرف الوحدة، مصرف الصحاري، ومصرف التجاري الوطني، ومصرف التجارة والتنمية ومصرف الجمهورية، مصرف السراي ومصرف المتحد) لكونها أكبر المصارف من ناحية رؤوس الأموال وأكثرها تعاملًا.

3. الحدود الزمانية:

اقتصرت هذه الدراسة على التقارير المالية المنشورة للمصارف المدرجة بسوق المال الليبي خلال فترة (2007-2021) وتغطي هذه الفترة الزمنية عدد (15) عاماً بعد إصدار كتيب إرشادات الحكم المؤسسي لمجالس إدارات المصارف التجارية وتعميمه (*)، ومابين فترة إصدار دليل الحوكمة المصرفي.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة:

أولاً: خصائص مجلس الإدارة

1. حجم مجلس الإدارة: (Board Size)

يُقصد بحجم مجلس الإدارة عدد الأعضاء المكونين لمجلس إدارة المصرف خلال السنة المالية. ويُعد هذا المتغير من مؤشرات الحوكمة المهمة التي تعكس قدرة المجلس على أداء وظائفه الرقابية والاستشارية، وتشير نظرية الوكالة إلى أن الحجم الملائم

(*) مصرف ليبيا المركزي (2005)، "الحكم المؤسسي كتيب إرشادات لمجالس إدارات المصارف التجارية"، إدارة البحوث والإحصاء.

لمجلس الإدارة قد يسهم في تحسين جودة الرقابة والحد من تعارض المصالح، في حين أن الزيادة المفرطة في عدد الأعضاء قد تؤدي إلى بطء اتخاذ القرار وانخفاض الكفاءة (Zeitung & Tian, 2022؛ Rehman et al., 2021).

2. استقلالية مجلس الإدارة: (Board Independence)

تشير استقلالية مجلس الإدارة إلى نسبة الأعضاء المستقلين أو غير التنفيذيين من إجمالي أعضاء المجلس، ممن لا تربطهم بالإدارة التنفيذية أو بالمصرف علاقات مالية أو إدارية مباشرة. وتُعد الاستقلالية إحدى الركائز الأساسية للحوكمة الرشيدة، إذ تسهم في تعزيز الرقابة على الإدارة التنفيذية، وتقليل تكاليف الوكالة، وتحسين شفافية التقارير المالية، بما ينعكس إيجاباً على الأداء المالي (Hassan et al., 2024؛ Naseem et al., 2021).

3. عدد اجتماعات مجلس الإدارة: (Board Meetings)

يُقصد بعدد اجتماعات مجلس الإدارة عدد الاجتماعات الرسمية التي يعقدها المجلس خلال السنة المالية، ويُعد مؤشراً على مستوى نشاط المجلس وفعاليته في متابعة الأداء ومراقبة القرارات الإدارية وتشير الأدبيات إلى أن زيادة عدد الاجتماعات قد تعزز جودة الإشراف واتخاذ القرارات الاستراتيجية، شريطة أن تكون هذه الاجتماعات فعالة وغير شكلية (Abu Qurain et al., 2022؛ الصائغ وباعقيل، 2023).

ثانياً: خصائص المدير التنفيذي:

1. المؤهل العلمي للمدير التنفيذي: (CEO Educational Level)

يُقصد بالمؤهل العلمي للمدير التنفيذي أعلى درجة علمية حاصل عليها، ويُعد مؤشراً على مستوى المعرفة والقدرة التحليلية والإدارية التي يمتلكها في إدارة المصرف، وتؤكد نظرية الاعتماد على الموارد أن المدير التنفيذي ذو التأهيل العلمي المرتفع يسهم في تحسين جودة القرارات الاستراتيجية وإدارة المخاطر بكفاءة، بما يعزز الأداء المالي للمؤسسة (Rehman et al., 2021؛ Kauji et al., 2023).

2. فترة تعيين المدير التنفيذي: (CEO Tenure)

تشير فترة تعيين المدير التنفيذي إلى عدد السنوات التي قضاها في منصبه داخل المصرف، وتعكس مستوى الخبرة التراكمية والمعرفة التنظيمية بالبيئة الداخلية والخارجية للمصرف، وتبين الأدبيات أن طول فترة التعيين قد يسهم في تعزيز الاستقرار الإداري وتحسين الأداء المالي، إلا أن الإفراط في طولها قد يؤدي في بعض الحالات إلى ضعف الرقابة أو التمرکز الإداري (Verma & Ahmed, 2024؛ Naseem et al., 2021).

ثالثاً: الأداء المالي (Financial Performance) :

يُقصد بالأداء المالي قدرة المصرف على تحقيق الأرباح والكفاءة في استخدام موارده المتاحة، ويُعد مؤشرًا أساسيًا للحكم على نجاحه واستقراره المالي. وفي هذه الدراسة، تم قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرين محاسبيين شائعين في الأدبيات المصرفية، هما معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية (Berger & Bouwman, 2021؛ Hassan et al., 2024).

1. معدل العائد على الأصول: (Return on Assets – ROA)

يُعبّر عن قدرة المصرف على تحقيق أرباح من إجمالي أصوله، ويُحتسب بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الأصول، ويعكس كفاءة الإدارة في توظيف الموارد الاقتصادية المتاحة في تحقيق عوائد تشغيلية وربحية (Berger & Bouwman, 2021؛ Hassan et al., 2024).

2. معدل العائد على حقوق الملكية: (Return on Equity – ROE)

يُشير إلى قدرة المصرف على تحقيق أرباح من أموال المساهمين، ويُحتسب بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي حقوق الملكية، ويعكس كفاءة الإدارة في تعظيم عوائد المستثمرين واستخدام رأس المال بكفاءة (Verma & Ahmed, 2024).

رابعاً: المتغيرات الضابطة (الخصائص الهيكلية للمصرف):

1. حجم المصرف (Bank Size) :

يُقاس حجم المصرف بإجمالي أصوله، ويعكس قدرته التشغيلية ومستوى تنوع أنشطته، وقدرته على الاستفادة من وفورات الحجم، مما يؤثر في العلاقة بين آليات الحوكمة والأداء المالي (Berger & Bouwman, 2021؛ Hassan et al., 2024).

2. عمر المصرف: (Bank Age)

يُقاس بعدد السنوات منذ تأسيس المصرف، ويعكس مستوى النضج المؤسسي وتراكم الخبرة الإدارية والمصرفية، مع احتمال مواجهة المصارف الأقدم لتحديات الجمود التنظيمي (Verma & Ahmed, 2024).

3. الرافعة المالية: (Financial Leverage)

تُعبّر عن درجة اعتماد المصرف على التمويل بالالتزامات، وتُقاس بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول، وتُعد من العوامل المؤثرة مباشرة في مستوى المخاطر والربحية، مما يستوجب إدراجها كمتغير ضابط في تحليل الأداء المالي (Zeitun & Tian, 2022).

ثالثاً: الدراسة التطبيقية:

سعيًا لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، يتناول هذا الجزء تفصيلاً منهجية الدراسة، من حيث المنهج المتبع، وتحديد مجتمع الدراسة وعينتها، بالإضافة إلى مصادر جمع البيانات، وتوضيح المتغيرات وأساليب قياسها، إلى جانب عرض الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

1.3 منهجية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تقصي أثر خصائص مجلس الإدارة وخصائص المدير التنفيذي على الأداء المالي للمصارف من خلال إطار تحليلي تطبيقي، إذ تنتمي إلى الدراسات التي تعتمد المنهج الاستنتاجي القائم على اختبار الفروض النظرية ميدانياً عبر تحليل البيانات الفعلية واستخلاص نتائج قابلة للتعميم. وقد استندت إلى المنهج الكمي في جمع البيانات ومعالجتها إحصائياً، مع الاعتماد على التقارير والقوائم المالية السنوية للمصارف باعتبارها بيانات موضوعية تعكس الأداء الفعلي بصورة مستقلة عن معديها، مما يضاعف الدراسة ضمن النموذج الوظيفي في البحث العلمي الذي يفترض إمكانية دراسة الظواهر الاقتصادية والإدارية باستخدام أدوات كمية دقيقة لقياس العلاقات واختبار الفرضيات بصورة منهجية (الشريف، 2021).

2.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية المسجلة لدى مصرف ليبيا المركزي والبالغ عددها (21) مصرفاً وفقاً لأحدث التقارير الرسمية لعام 2024 وقد تم اختيار عينة قصدية مكونة من (7) مصارف تجارية تتوافر عنها بيانات مالية سنوية مكتملة ومنظمة تغطي كامل فترة الدراسة، بما يضمن سلامة التحليل الإحصائي ودقته، وتم استبعاد المصارف التي لم تتوافر بشأنها بيانات كافية أو متسقة خلال الفترة الزمنية محل التحليل تقادياً لأي تحيز محتمل في النتائج، ويرجع اختيار القطاع المصرفي محلاً للتطبيق إلى مكانته الجوهرية في تعزيز الاستقرار المالي وتحفيز النشاط الاقتصادي، فضلاً عن خضوعه لمنظومة رقابية وتنظيمية دقيقة تفرض مستويات مرتفعة من الإفصاح والالتزام بالمعايير المحاسبية، بما يضمن توافر بيانات مالية تتسم بالموثوقية والدقة، وتُعد مناسبة لإجراء التحليل الكمي واختبار فرضيات الدراسة بصورة علمية منهجية.

3.3 مصادر جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على التقارير المالية السنوية باعتبارها المصدر الأساسي الذي يعتمد عليه المستخدمون في تقييم الأداء المالي، وقد تم التوصل إلى التقارير المالية لمصارف مجتمع الدراسة وإيضاحاتها المنشورة من خلال الزيارة الميدانية

للمصارف ومن خلال مواقع المصارف عبر شبكة الإنترنت ومن خلال المراسلة للحصول عليها من بعض الزملاء، وقد جمعت التقارير المالية للمصارف عن فترة (2007-2021)، واعتمدت الدراسة على مصادر جمع البيانات والمعلومات من خلال المسح الكتابي لأهم الدراسات السابقة، بالإضافة إلى الاطلاع على المراجع والدوريات والبحوث العلمية المتخصصة في هذا الموضوع التي تغطي موضوع هذه الدراسة.

4.3 أداة جمع البيانات:

تم الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) الذي يندرج ضمن المنهج الوصفي لتحويل البيانات الوصفية إلى بيانات كمية، حيث تم تحليل محتوى التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية الليبية قيد الدراسة للحصول على البيانات الخاصة بخصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي والأداء المالي للفترة الممتدة من (2007-2021)، كما تم التواصل مع إدارة الموارد البشرية في المصارف المذكورة للحصول على بعض المعلومات المتعلقة بالمدير التنفيذي.

5.3 متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

في إطار السعي إلى فهم العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي من جهة، والأداء المالي من جهة أخرى، تم تحديد مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة التي تعكس هذه العلاقة، كما تم إدراج مجموعة من المتغيرات الضابطة المتمثلة في حجم المصرف، عمر المصرف، والرافعة المالية، وذلك بهدف التحكم في تأثير الخصائص الهيكلية للمصارف عند تحليل أثر المتغيرات المستقلة على الأداء المالي، ويعرض الجدول رقم (1) المتغيرات المعتمدة في الدراسة، موضحاً تصنيفها إلى متغيرات مستقلة وتابعة وضابطة، إلى جانب آليات قياس كل متغير بما يتوافق مع أهداف الدراسة وإطارها التحليلي.

الجدول رقم (1) متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

م	المتغيرات	الرمز	نوع المتغير	طريقة القياس	بعض الدراسات التي استخدمت طريقة القياس
1	معدل العائد على الأصول (ROA)	y1	تابع	$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100\%$	محمد (2021) الشكري والجهاني (2021)
2	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	y2	تابع	$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100\%$	يعقوب وبوشراف (2020) الصائغ وباعقيل (2023)
3	حجم مجلس الإدارة	x1	مستقل	عدد أعضاء مجلس الإدارة	الملحم والناصر (2025) Bajaher, 2019
4	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	x2	مستقل	$\frac{\text{عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين}}{\text{إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة}}$	يعقوب وبوشراف (2020)

م	المتغيرات	الرمز	نوع المتغير	طريقة القياس	بعض الدراسات التي استخدمت طريقة القياس
					محمد (2021)
5	اجتماعات مجلس الإدارة	x3	مستقل	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	سرور وعيسي (2022) Queir et al (2021)
6	المؤهل العلمي للمدير التنفيذي	X4	مستقل	يأخذ القيمة 1 إذا كان المستوى التعليمي للمدير التنفيذي دبلوم، والقيمة 2 إذا كان بكالوريوس، والقيمة 3 إذا كان ماجستير والقيمة 4 إذا دكتوراه.	ديباجي والعباس (2024) Naseem, et al (2019)
7	فترة تعيين المدير التنفيذي	X5	مستقل	يأخذ القيمة 1 إذا كان عدد السنوات التي أمضاها المدير التنفيذي أكبر من 3 سنوات وصفر بخلاف ذلك	et al Kauji (2023) سعودي (2022)
8	حجم المصرف	m1	ضابط	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	محمد (2021)
9	عمر المصرف	m2	ضابط	من فترة تأسيس المصرف إلى فترة الدراسة	الجويسم وعامر (2020)
10	الرافعة المالية	m3	ضابط	إجمالي الديون إجمالي الأصول	الملحم والناصر (2025) محمد (2021)

6.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم الاعتماد على برامجي Eviews 12 و SPSS 28 في إجراء التحليلات الإحصائية، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب الكمية المناسبة لطبيعة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، وقد شملت هذه الأساليب ما يلي:

- الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics) لحساب المتوسطات، الانحرافات المعيارية، القيم العليا والدنيا، بهدف تقديم وصف عام للمتغيرات محل الدراسة.

- اختبار التوزيع الطبيعي: (Kolmogorov-Smirnov Test) للتحقق من مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، تمهيداً لاختبار الأساليب البارومترية المناسبة.
- تحليل الانحدار المتعدد باستخدام بيانات: Panel Data وذلك لتقدير العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي (المتغيرات المستقلة) والأداء المالي (المتغيرات التابعة).
- اختبار الازدواج الخطي: (Multicollinearity) باستخدام مصفوفة الارتباط وتحليل عامل التباين (VIF) للتأكد من عدم وجود ارتباط مرتفع بين المتغيرات المستقلة.
- اختبار استقراره البيانات (Stability Test) للتحقق من استقرار معاملات النماذج عبر الزمن في بيانات Panel Data ، وضمان عدم الحصول على نتائج زائفة.
- تحليل الانحدار المتعدد باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) تم تقدير النماذج التالية:
- نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)
- نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)
- نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)
- اختبارات المفاضلة بين نماذج Panel Data تم استخدام:
- اختبار Hsiao لتحديد درجة تجانس البيانات
- اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية.
- طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) استخدمت لتقدير معاملات نماذج الانحدار بعد التأكد من استيفاء الفروض الإحصائية اللازمة.
- النمذجة بالمعادلات البنائية (SEM) استخدمت لقياس أثر خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على الأداء المالي في آن واحد، وذلك من خلال:
- التحليل العاملي التوكيدي (CFA) للتحقق من الصدق البنائي.
- تحليل المسار (Path Analysis) لتقدير العلاقات المباشرة بين المتغيرات.

7.3 تحليل البيانات:

في هذا الجزء من الدراسة تم اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة.

التحليل الإحصائي الوصفي لأثر خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على الأداء المالي:

في هذا الجانب يتم وصف متغيرات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية لأكثر شيوعاً كالمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والقيمة الدنيا والعليا، وذلك لإعطاء صورة واضحة حول هذه المتغيرات، وفي ما يلي سرد نتائج هذه الإحصائيات لكل متغير على حدة:

جدول رقم (2) الإحصاءات الوصفية لدراسة متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	y_1	y_2	x_1	x_2	x_3	x_4	x_5	m_1	m_2	m_3
المتوسط Mean	0.309	0.357	7.962	0.935	5.990	0.057	0.365	31.30476	1.31E+10	0.913619
الوسيط Median	0.005	0.080	8.000	1.000	6.000	0.000	0.380	38.00000	1.22E+10	0.950000
القيمة العليا Max	5.000	4.167	10.000	1.000	12.000	1.000	0.780	52.00000	3.91E+10	0.990000
القيمة الدنيا Min	0.000	0.002	5.000	0.380	2.000	0.000	0.000	2.000000	8660250	0.650000
الانحراف المعياري	1.073	0.966	1.109	0.154	2.351	0.233	0.238	15.358	1.0E+10	0.077449
الالتواء Skewness	3.329	3.301	-0.945	-2.281	0.502	3.816	0.051	-0.3398	0.674571	-1.6705
التفرطح Kurtosis	12.418	12.221	5.156	7.141	2.599	15.561	1.769	1.554068	2.948795	4.790733
Jarque-Bera	582.04	562.69	35.974	166.068	5.112	945.049	6.676	11.16736	7.974771	62.86422
Probability	0.000	0.000	0.000	0.000	0.078	0.000	0.036	0.0038	0.0186	0.0000
Sum Sq. Dev.	32.453	37.453	127.848	2.477	574.991	5.657	5.876	24530.25	1.05E+22	0.623825
عدد المشاهدات	105	105	105	105	105	105	105	105	105	105

المصدر: تصميم الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 12

- بالنسبة معدل العائد على الأصول (ROA): فقد بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر (5.000) وأقل قيمة (0.000)، في حين بلغ المتوسط الحسابي (0.309) بانحراف معياري (1.073).
- أما بخصوص معدل العائد على الملكية (ROE): بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر (4.167) وأقل قيمة (0.002)، في حين بلغ المتوسط الحسابي (0.357) بانحراف معياري (0.966).
- أما بسبب حجم مجلس الإدارة: فقد بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر (10) وأقل قيمة (5)، في حين بلغ المتوسط الحسابي (7.962) بانحراف معياري (1.901).
- أما فيما يتعلق باستقلالية مجلس الإدارة: تقدر أعلى قيمة لهذا المؤشر (1) وأقل قيمة (0.380)، في حين بلغ المتوسط الحسابي (0.935) بانحراف معياري (0.154).
- أما بنسبة لاجتماعات مجلس الإدارة: فقد بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر (12) وأقل قيمة (2)، في حين بلغ المتوسط الحسابي (5.990) بانحراف معياري (2.351).
- أما مؤهل العلمي للمدير التنفيذي: تقدر أعلى قيمة لهذا المؤشر (1.0) وأقل قيمة (0.000)، في حين بلغ المتوسط الحسابي (0.057) بانحراف معياري (0.233).
- أما بخصوص فترة تعيين المدير التنفيذي: بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر (0.780) وأقل قيمة (0.000)، في حين بلغ المتوسط الحسابي (0.365) بانحراف معياري (0.238).

- أما عمر المصرف: فقد بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر (52) سنة وأقل قيمة (2) سنة، في حين بلغ المتوسط الحسابي (31.30) بانحراف معياري (15.35).
- أما حجم المصرف: تقدر أعلى قيمة لهذا المؤشر (3.91E+10) وأقل قيمة (86602500)، في حين بلغ المتوسط الحسابي (1.31E+10) بانحراف معياري (1.00E+10).
- أما الرافعة المالية: فقد بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر (0.9900) وأقل قيمة (0.6500)، في حين بلغ المتوسط الحسابي (0.09136) بانحراف معياري (0.07745).

8.3 اختبار فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة:
H₁: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية، عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم صياغة واختبار الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى

- H_{1.1}: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على العائد على الأصول (ROA)، عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

ولاختبار هذه الفرضية تم بناء نموذج الانحدار التالي الذي يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

$$y_{it} = \beta_0 + \sum_{p=1}^5 \beta_{pi} x_{pit} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

y_{it} ($i=1,2,\dots,7$) و ($t=1,2,\dots,15$): يمثل المتغير التابع للدراسة كما هو مبين في الجدول أعلاه،

β_0 : قيمة ثابت

β_{pi} ($p=1, 2,\dots,5$) و ($i=1,2,\dots,7$): معاملات الانحدار الخطي،

X تمثل المتغيرات التفسيرية (المستقلة) للدراسة كما هي مبين في الجدول أعلاه.

ε_{it} : الخطأ العشوائي.

الجدول رقم (3): القوة التفسيرية لنموذج الانحدار بين المتغيرات المستقلة والعائد على الأصول.

Sig ANOVA	Adjusted R Square	R Square	R
0.000	0.877	0.890	0.943

يتبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (3) أعلاه أن معامل الارتباط (R) بلغ 0.943، مما يشير إلى وجود علاقة قوية جداً بين متغيرات المستقلة والعائد على الأصول كما بلغت نسبة تفسير النموذج (R^2) 0.890، أي أن 89% من التغير في العائد على الأصول يمكن تفسيره بالمتغيرات المستقلة في النموذج، فيما أظهرت القيمة المعدلة لـ R^2 (Adjusted R^2) 0.877 مما يعكس موثوقية عالية للنموذج بعد الأخذ في الاعتبار عدد المتغيرات وحجم العينة بالإضافة إلى ذلك، كانت دلالة اختبار ANOVA ذات قيمة 0.000، وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة 0.05، ما يؤكد أن النموذج ذا دلالة إحصائية قوية وأن المتغيرات المستقلة تؤثر بشكل معنوي على العائد على الأصول.

الجدول رقم (4): الانحدار المتعدد والازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة والعائد على الأصول.

نتيجة الازدواج الخطي		مستوي الدلالة	المعاملات المعيارية	معاملات الانحدار غير المعيارية	النموذج
VIF	Tol	Sig	Beta	B	
				0.085	الثابت
1.743	0.574	0.053	-0.079	-0.079	حجم مجلس الإدارة
1.062	0.941	0.057	0.141	0.141	استقلالية مجلس الإدارة
1.753	0.57	0.059	0.145	0.145	عدد اجتماعات مجلس الإدارة
1.408	0.71	0.062	0.276	0.276	المؤهل العلمي للمدير التنفيذي
1.172	0.853	0.065	0.4	0.4	فترة تعيين المدير التنفيذي

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق أن قيم معامل تضخم التباين (VIF) تتراوح بين 1.062 و 1.753، وهي قيم أقل بكثير من الحد الأقصى المقبول (10)، بينما تتراوح قيم التباين المسموح (Tol) بين 0.570 و 0.941، مما يشير إلى عدم وجود ترابط عالي بين المتغيرات المستقلة في النموذج، وبالتالي لا توجد مشكلة ازدواج خطي تؤثر على نتائج الانحدار أما بالنسبة لمستويات الدلالة (Sig)، فقد تراوحت بين 0.053 و 0.065 لجميع المتغيرات المستقلة، وهي قيم قريبة من 0.05، مما يشير إلى وجود أثر هامشي دال إحصائياً لخصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على العائد على الأصول ويلاحظ أن المعامل الثابت لم يظهر دلالة إحصائية وبناءً على ذلك، يمكن القول إن المتغيرات المستقلة مثل استقلالية مجلس الإدارة، عدد

اجتماعات مجلس الإدارة، المؤهل العلمي وفترة تعيين المدير التنفيذي تُسهم في تفسير التغيرات في العائد على الأصول، بينما حجم مجلس الإدارة له أثر سلبي غير دال إحصائيًا في النموذج.

الفرضية الفرعية الثانية:

H_{1,2} يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على العائد على حقوق الملكية (ROE)، عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

ولاختبار هذه الفرضية تم بناء نموذج الانحدار التالي الذي يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

$$y_{it} = \beta_0 + \sum_{p=1}^5 \beta_{pi} x_{pit} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

y_{it} ($i=1,2,...,7$) و ($t=1,2,...,15$): يمثل المتغير التابع للدراسة كما هو مبين في الجدول أعلاه،

β_0 : قيمة ثابت

β_{pi} ($p=1, 2,...,5$) و ($i=1,2,...,7$): معاملات الانحدار الخطي،

X تمثل المتغيرات التفسيرية (المستقلة) للدراسة كما هي مبين في الجدول أعلاه.

ε_{it} : الخطأ العشوائي.

الجدول رقم (5): القوة التفسيرية لنموذج الانحدار بين المتغيرات المستقلة والعائد على حقوق الملكية.

Sig. (ANOVA)	Adjusted R Square	R Square	R
0	0.44	0.495	0.704

يتبين من البيانات الواردة في نموذج التأثيرات الثابتة أن معامل الارتباط (R) بلغ 0.704، مما يشير إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة والعائد على حقوق الملكية، وإن كانت أقل قوة مقارنة بالعائد على الأصول كما بلغت نسبة تفسير النموذج 0.495 (R^2)، أي أن حوالي 49.5% من التغير في العائد على حقوق الملكية يمكن تفسيره بالمتغيرات المستقلة في النموذج. وتظهر القيمة المعدلة لـ 0.440 (R^2 Adjusted R^2)، مما يعكس موثوقية معقولة للنموذج بعد الأخذ في الاعتبار عدد المتغيرات وحجم العينة. بالإضافة إلى ذلك، كانت دلالة اختبار ANOVA بقيمة 0.000، وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة 0.05، ما يؤكد أن النموذج ذو دلالة إحصائية قوية وأن المتغيرات المستقلة لها تأثير معنوي على العائد على حقوق الملكية.

الجدول رقم (6): الانحدار المتعدد والازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة والعائد على حقوق الملكية.

نتيجة الازدواج الخطي		مستوي الدلالة	المعاملات المعيارية	معاملات الانحدار غير المعيارية	النموذج
VIF	Tol	Sig	Beta	B	
-	-	0.35	-	0.14	الثابت
1.74	0.57	0.585	0.089	0.089	حجم مجلس الإدارة
1.06	0.94	0.814	0.02	0.02	استقلالية مجلس الإدارة
1.75	0.57	0.976	-0.002	-0.002	عدد اجتماعات مجلس الإدارة
1.41	0.71	0.043	0.183	0.183	المؤهل العلمي للمدير التنفيذي
1.17	0.85	0	0.374	0.374	فترة تعيين المدير التنفيذي

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق أن قيم معامل تضخم التباين (VIF) تتراوح بين 1.062 و 1.753، وهي قيم أقل بكثير من الحد الأقصى المقبول (10)، مما يشير إلى عدم وجود ترابط عالي بين المتغيرات المستقلة في النموذج كما أن قيم التباين المسموح (Tol) تتراوح بين 0.570 و 0.941، مما يؤكد أنه لا توجد مشكلة ازدواج خطي تؤثر على نتائج الانحدار أما بالنسبة لمستويات الدلالة (Sig)، فقد تراوحت بين 0.000 و 0.043، وهي قيم أقل بكثير من مستوى الدلالة 0.05، مما يشير إلى وجود أثر معنوي إحصائي قوي لخصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على العائد على حقوق الملكية ويلاحظ أن المعامل الثابت أظهر دلالة إحصائية قوية بناءً على ذلك، يمكن القول إن المتغيرات المستقلة مثل حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، المؤهل العلمي للمدير التنفيذي وفترة تعيين المدير التنفيذي تُساهم في تفسير التغيرات في العائد على حقوق الملكية بشكل معنوي، مما يثبت أن النموذج المقترح يوفر تفسيراً قوياً للعلاقة بين هذه المتغيرات.

الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة:

H₂: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على الأداء المالي من خلال المتغير الضابط (عمر المصرف أو حجم المصرف أو الرفعة المالية) في المصارف التجارية الليبية، عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

للتحقق من صحة الفرضية، تم استخدام النمذجة بالمعادلة البنائية (SEM) لقياس الأثر المباشر لخصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، المقاس بمؤشري العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، مع التحكم في تأثير المتغيرات الضابطة.

النمذجة بالمعادلة البنائية (SEM):

قبل البدء في عملية التحليل الإحصائي يجب التحقق من صحة جودة البيانات من خلال إجراء التحليل العاملي التوكيدي لكل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع الذي يتمثل الأداء المالي، كما يلي:

• الصدق البنائي للمتغيرات (خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على الأداء المالي):

للتحقق من الصدق البنائي لمتغيرات الدراسة، تم استخدام التحليل العاملي التوكيدي (CFA) لقياس مدى مطابقة النموذج البنائي المفترض للعلاقات بين خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي والأداء المالي، وقد أظهرت نتائج مؤشرات حسن المطابقة أن النموذج المقترح يتمتع بدرجة جيدة من الملاءمة، حيث جاءت قيم مؤشرات المطابقة (NFI)، CFI، TLI أعلى من الحدود المقبولة، في حين بلغت قيمة الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA) أقل من الحد الموصي به، مما يؤكد سلامة الصدق البنائي وملاءمة النموذج البنائي لتحليل بيانات العينة والجدول التالي يلخص النتائج:

الجدول رقم (7)

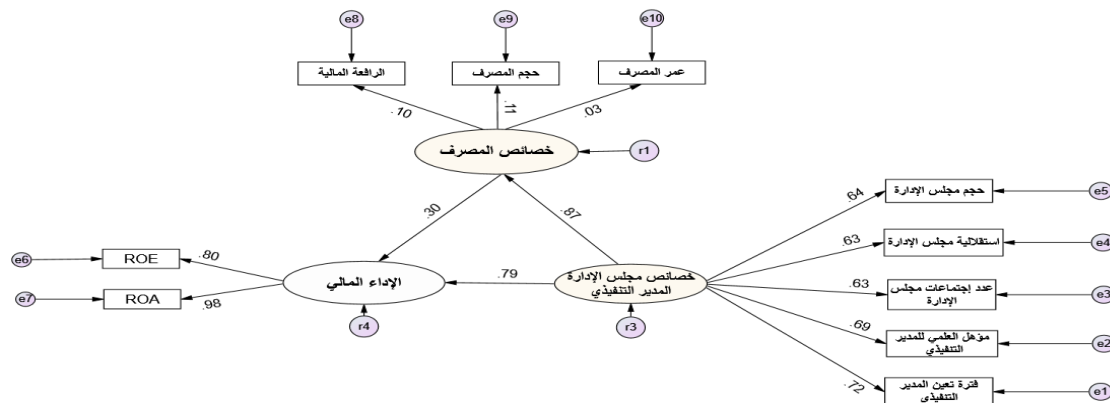
يوضح مؤشرات حسن المطابقة لخصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي

المؤشرات	نموذج القياس (CFA)	محك القبول
مربع كاي بالقيمة المنخفضة	17.558 (0.01)	$p > 0.05$
درجة الحرية	14	-
مربع كاي بالقيمة المنخفضة على درجة الحرية	1.254	$CMIN/DF < 5$
المطابقة المعياري	0.901	$NFI \geq 0.90$
المطابقة المقارنة	0.911	$CFI \geq 0.90$
تاكور-الوس	0.912	$TLI \geq 0.90$
الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب	0.067	$RMSEA < 0.08$

Note. χ^2 = chi-square; DF = degree of freedom; NFI= Normative fit index; CFI = comparative fit index; TLI = Tucker-Lewis index; RMSEA = root mean square error of approximation.

• نموذج القياس (أثر خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على الأداء المالي):

يمكن التحقق من النموذج البنائي النظري (المعادلة البنائية) للنموذج الكلي الذي يوضح العلاقات بين متغيرات الدراسة التي يتضمنها النموذج، المستنبط من الشكل رقم (1.2) النموذج النظري للدراسة: عن أثر خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على الأداء المالي من خلال المتغير الضابط بالمصارف التجارية الليبية محل الدراسة والمتضمن 15 سنة، وقد تمت معالجة النموذج ببرنامج الأموس، كما هي موضحة في المخطط التالية:



الشكل رقم (1.2) نموذج لخصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على الأداء المالي والمتغير الضابط بالمصارف التجارية

• تحليل المسار لنموذج القياس (خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي):

قبل اختبار الفرضيات، تم تقييم كفاءة النموذج البنائي من خلال تحليل المسار لدراسة العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتُظهر نتائج التحليل أن فترة تعيين المدير التنفيذي كانت الأكثر إسهامًا في تكوين خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، حيث بلغت الدرجة المعيارية (0.72)، تلتها المؤهل العلمي للمدير التنفيذي بدرجة معيارية (0.69)، ثم حجم مجلس الإدارة (0.64)، في حين سجل كل من عدد اجتماعات مجلس الإدارة واستقلاليتيه درجة معيارية متقاربة بلغت (0.63)، كما أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي مباشر لخصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، بدرجة معيارية مرتفعة، مما يعكس قوة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، وبالإضافة إلى ذلك، اتضح أن معدل العائد على الأصول (ROA) كان أكثر تمثيلًا للأداء المالي مقارنة بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) وتدعم هذه النتائج صحة الفرضية الثانية للدراسة.

وبعد تقييم نموذج القياس باستخدام التحليل العاملي التوكيدي (CFA)، فإن الخطوة التالية هي اختبار الفرضيات ومخطط المسار المستخدم لتقدير العلاقات، كما يُلخص الجدول (1.8) المسارات من وإلى المتغيرات والفرضيات الإحصائية وكذلك معاملات المسار والدالة الإحصائية، وتكون نتيجة كل مسار كما يلي:

الجدول رقم (8)
يبين المسارات والفرضيات الإحصائية

المسار من	المسار إلى	قيمة الاختبار	الفرضيات
تأثيرات مباشرة:			
حجم مجلس الإدارة	0.64	3.121**	دعم الفرضية
استقلالية مجلس الإدارة	0.63	2.698*	دعم الفرضية
عدد اجتماعات مجلس الإدارة	0.63	2.698*	دعم الفرضية
مؤهل العلمي للمدير التنفيذي	0.69	4.792**	دعم الفرضية
فترة تعيين المدير التنفيذي	0.72	5.352**	دعم الفرضية
تأثيرات غير مباشرة:			
خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي	0.87	1.98*	دعم الفرضية

*دال عند مستوى معنوية 0.05

**دال عند مستوى معنوية 0.01

• الخلاصة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنتاجي، حيث تمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية المدرجة لدى مصرف ليبيا المركزي، في حين شملت عينة الدراسة سبعة مصارف تجارية، وقد تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) لجمع البيانات من القوائم والتقارير المالية، كما اعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار المتعدد باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، إلى جانب النمذجة بالمعادلة البنائية (SEM) بوصفها إحدى المنهجيات الحديثة

في التحليل، ويُعزى استخدام منهجيتين مختلفتين إلى اختلاف زاوية التحليل؛ إذ استُخدمت منهجية **Panel Data** لدراسة أثر خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على كل من معدل العائد على الأصول (**ROA**) ومعدل العائد على حقوق الملكية (**ROE**) كل على حدة، بينما استُخدمت منهجية **SEM** لتحليل أثر هذه الخصائص على الأداء المالي بصورة متكاملة، مع التحكم في المتغيرات الضابطة المتمثلة في حجم المصرف، وعمره، والرافعة المالية، وقد أظهرت نتائج المنهجيتين درجة عالية من التوافق، حيث أكدت وجود أثر إيجابي لخصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على الأداء المالي.

9.3 النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

أظهرت نتائج تحليل الدراسة التطبيقية ما يلي:

1. لم يظهر حجم مجلس الإدارة تأثيراً معنوياً على الأداء المالي، وهو ما قد يفسّر في ضوء نظرية الوكالة بأن فاعلية المجلس ترتبط بجودة أعضائه وآليات الرقابة أكثر من ارتباطها بعددهم.
2. ثبت وجود تأثير إيجابي لاستقلالية مجلس الإدارة على العائد على الأصول، وهو ما يتسق مع نظرية الوكالة التي تؤكد أن الأعضاء المستقلين يساهمون في تقليص تكاليف الوكالة وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، بينما لم يمتد هذا الأثر إلى العائد على حقوق الملكية.
3. أظهر عدد اجتماعات مجلس الإدارة تأثيراً إيجابياً على العائد على الأصول، بما يعكس وفق نظرية أصحاب المصلحة أهمية الرقابة والمتابعة الدورية في تحسين الأداء التشغيلي وتعزيز الاستقرار المؤسسي.
4. تبين أن المؤهل العلمي للمدير التنفيذي يؤثر إيجابياً على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وهو ما يتوافق مع نظرية الاعتماد على الموارد التي ترى أن رأس المال البشري والمعرفي للقيادة التنفيذية يمثل مورداً استراتيجياً يعزز القدرة التنافسية والأداء المالي.
5. أظهرت فترة تعيين المدير التنفيذي أثراً إيجابياً معنوياً على الأداء المالي، بما يدعم طرح نظرية الاعتماد على الموارد، حيث يساهم الاستقرار القيادي وتراكم الخبرة في تحسين جودة القرارات وتعزيز الكفاءة المالية.
6. على المستوى الكلي، أكدت نتائج (**SEM**) وجود تأثير مباشر وغير مباشر لخصائص الحوكمة على الأداء المالي في ظل الخصائص الهيكلية للمصرف، وهو ما ينسجم مع التكامل النظري بين نظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصلحة ونظرية الاعتماد على الموارد، ويؤكد أن فاعلية الحوكمة تتعزز عند تحليلها ضمن سياقها الهيكلي.

ثانياً: التوصيات:

بناء على ما أظهرت نتائج الدراسة فإننا نوصي بالآتي:

1. تحديث وتعزيز دليل حوكمة المصارف الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، من خلال إدراج معايير أكثر وضوحاً لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، والمؤهل العلمي والخبرة العملية للمدير التنفيذي، بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية في الحوكمة المصرفية.
2. تعزيز استقلالية مجالس الإدارات عبر زيادة نسبة الأعضاء المستقلين وتفعيل دورهم الرقابي، بما يساهم في تقليص تكاليف الوكالة وتحسين جودة القرارات الاستراتيجية.
3. تبني معايير دقيقة لاختيار وتقييم المديرين التنفيذيين تركز على الكفاءة العلمية والخبرة المتخصصة، مع اعتماد آليات تقييم دوري مرتبطة بمؤشرات الأداء المالي.
4. تنظيم اجتماعات مجلس الإدارة بصورة أكثر فاعلية من خلال وضع أجندات استراتيجية واضحة ومتابعة تنفيذ القرارات، لضمان انعكاس نشاط المجلس إيجابياً على الأداء المالي.
5. موازنة سياسات الحوكمة مع الخصائص الهيكلية للمصرف (الحجم، العمر، مستوى الرافعة المالية)، بما يضمن تصميم إطار حوكمة يتناسب مع طبيعة المخاطر والقدرات التشغيلية لكل مصرف.
6. تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير السنوية فيما يتعلق بخصائص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، لدعم ثقة المستثمرين والجهات الرقابية وتحسين البيئة المؤسسية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو قرين، أحمد هادي، وبعيو، علي عمر، وأبو زقية، عبدالناصر محمد (2022). أثر خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على الأداء المالي للشركة، مجلة البحوث الأكاديمية – العلوم الإنسانية، العدد (21)، جامعة مصراتة، ليبيا.
- أبو فول، محمد أحمد (2020). أثر خصائص المدير التنفيذي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- الألمعي، علي فايع (2018). أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد (14)، المملكة العربية السعودية.
- الجويسم، محمد، وعامر، محمد (2020). خصائص مجلس الإدارة وأثرها على الأداء المالي: دراسة تحليلية على قطاع المصارف بالسوق السعودي، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد (10)، العدد (1)، المملكة العربية السعودية.
- الشريف، إدريس (2021). البحث العلمي: الماهية، الفلسفة، المنهجيات والتقنيات. طرابلس، ليبيا: دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع.
- الشكري، عائشة، والجهاني، افطيم (2021). أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية تحليلية، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، الإصدار (6)، جامعة بنغازي، ليبيا.
- الصائغ، عبدالله، وباعقيل، خالد (2023). أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق السعودي، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، المملكة العربية السعودية.
- الملحم، عبدالله محمد، والناصر، حوراء يوسف (2025). أثر خصائص المدير التنفيذي على الأداء المالي: دراسة تحليلية على قطاع المصارف في السوق السعودي، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد (6)، العدد (1)، جامعة دمياط، مصر.
- ديباجي، أمل، والعباس، محمد (2024). أثر خصائص المدير التنفيذي على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية المدرجة، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد (2)، جامعة المنوفية، مصر.
- سرور، هبة محمد، وعبسي، علا محمد شوقي (2022). أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المصرية قبل جائحة كورونا، مجلة التجارة والتمويل، عدد خاص، جامعة طنطا، مصر.

—سعودي، إبراهيم سعد إبراهيم (2022). قياس أثر خصائص المدير التنفيذي على ممارسات إدارة الأرباح، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد (26)، العدد (3)، جامعة عين شمس، مصر.

عامر، أنس عبد القادر، وعثمان، نور شريف محمد (2025). أثر خصائص مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثاني بعنوان: *الاتجاهات والتحديات المعاصرة في بيئة المال والأعمال: مقارنة علمية وعملية*، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طبرق، ليبيا.

—محمد، عبدالله أنور (2021). أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

—يعقوب، مروة، وبوشراف، جيلالي (2020). أثر خصائص مجلس الإدارة على أداء المؤسسات الاقتصادية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد (10)، العدد (1)، الجزائر.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

- Berger, A. N., & Bouwman, C. H. S. (2013). How does capital affect bank performance during financial crises? *Journal of Financial Economics*, 109(1), 146–176.
- Berger, A. N., & Bouwman, C. H. S. (2021). Bank governance, capital structure, and financial performance: International evidence. *Journal of Banking & Finance*, 125, 106–124.
- Hassan, M. K., Khan, A., & Al-Mamun, A. (2024). Corporate governance and financial performance under structural determinants: Evidence from developing economies. *Emerging Markets Review*, 58, 101–122.
- Kauji, M. B., Usman, S. H., & Adamu, S. (2023). Effect of CEO characteristics on financial performance of listed firms: The moderating role of firm size. *International Journal of Management, Accounting & Economics*, 10(12), 945–962.
- Naseem, M. A., Lin, J., ur Rehman, R., Ahmad, M. I., & Ali, R. (2019). Does capital structure mediate the link between CEO characteristics and firm performance? *Management Decision*, 58(1), 164–181.

- Naseem, M. A., Ahmad, M. I., & Rehman, R. (2021). Board characteristics, CEO traits, and firm performance: The role of control variables. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 21(5), 915–933.
- Rehman, A., Jun, J. C., Zeeshan, M., Adeel, M., & Saleem, K. (2021). Unravelling the nexus between CEO characteristics and financial performance in listed firms. *International Journal of Innovation, Creativity and Change*, 15(6), 65–91.
- Verma, S., & Ahmed, S. (2024). Board and CEO characteristics and firm financial performance: Evidence with control variables. *Global Business Review*, 25(3), 412–430.
- Zeitun, R., & Tian, G. G. (2022). Corporate governance mechanisms and firm performance: The impact of firm size and leverage. *Managerial Finance*, 48(4), 567–586.